

## فعالية الرقابة:

## مكافحة الفساد.. دروس عالمية من النظم الديمقراطية والسلطوية

**لطالما ارتبطت فضائح الفساد السياسي والمالي وما صاحبها من جرائم الاختلاس والترحيل بالدول السلطوية التي تفتقر للأجهزة الرقابية، بيد أن مراجعة الواقع تكشف عن وجود العديد من قضايا الفساد في دول ديمقراطية لديها أجهزة رقابية على درجة عالية من الكفاءة، وهو ما يكشف عن أن جرائم الفساد لم تعد ترتبط بدول أو مناطق بعينها، فهي ظاهرة تصل لكافة الدول.**

رضوى منتصر الفقي

المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية



الغربية من الضغط عليه لتقديم استقالته.

٢- فساد الحملات الانتخابية في كوريا الجنوبية: بعد ٦٢ يوماً من تولي الي وان كوك رئاسة وزراء كوريا الجنوبية، قام بتقديم استقالته في أبريل ٢٠١٥ على إثر تورطه في فضيحة فساد وتقااضي رشوة وأموال بشكل غير مشروع خلال حملته الانتخابية، وهو ما كشف عنه رجل الأعمال الكوري "سونج وان جونج" خلال مقابلة صحفية، حيث أعلن عن تقاضي رئيس الوزراء رشوة أثناء خوضه الانتخابات البرلمانية في أبريل ٢٠١٣ تقدر بحوالي ٣٠ ألف دولار، بالإضافة إلى قائمة من الأسماء السياسية بارزين تلقوا أموالاً منه بطرق غير مشروعة، وهو ما نفاه رئيس الوزراء وأعلن عن استعداده للتخفي عن منصبه إذا ثبت عليه ذلك، مدعيًا أنه لم تكن له أي تعاملات مالية مع رجل الأعمال، وتم نشر تقارير إخبارية تثبت تورطه، مما اضطر رئيس الوزراء لأن يقدم استقالته، وتم التحقيق معه.

٣- الفساد الرئاسي في جواتيمالا: كثيراً ما دارت الشكوك والتهامات حول "أوتو سيريز" حيث إنه تولى رئاسة جواتيمالا في ٢٠١٢، وكانت هناك شكوك تتعلق بتورطه في قيادة شبكة فساد داخل جهاز الجمارك وإغفاء بعض

الواردات مقابل تقاضي رشوى، وهو ما أثبتته السلطات في سبتمبر ٢٠١٥، مما دفعه إلى تقديم استقالته في ٣ سبتمبر ٢٠١٥ نتيجة صدور مذكرة قضلية ضده، وإصدار أمر بالقبض عليه، بالإضافة إلى اتخاذ البرلمان قراراً برفع الحصانة القضائية عن الرئيس، ومنعه من مغادرة البلاد، مما مهد الطريق أمام محاكمته.

كما تم توقيف نائبة الرئيس، وملاحقتها بالتهمة؛ حيث أثبتت التحقيقات تورطها مع الرئيس في قضايا التزوير والفساد مما أثار استياء الحكومة، ودفع كلاً من وزيرى الاقتصاد والتربية بالتقدم باستقالتيهما نتيجة استيائهما من الاتهامات التي لاقحت الرئيس.

٤- الفساد الوزاري في الصين: في إطار حملة محاربة الفساد التي دشنها الرئيس الصيني "شي جين بينج"، قامت الحكومة الصينية بإيقاف وزير الأمن العام "تشو يونج كلنج" في ديسمبر ٢٠١٤ بسبب تورطه في قضايا فساد، وتقااضي رشوة، وإفشاء أسرار الدولة، واستغلال النفوذ، وبناء على ذلك تم فصله من الحزب الشيوعي، وتوجيه الاتهامات له في أبريل ٢٠١٥، وانتهى الأمر بإصدار المحكمة حكمها عليه في يونيو ٢٠١٥ بالسجن المؤبد في قضية الرشوة، و٧ سنوات في قضية استغلال السلطة، والسجن ٤ سنوات

غير أن سبل مكافحتها والتعامل معها اختلفت، فالدول الديمقراطية لديها أجهزة رقابية مستقلة، مما مكنها من تتبع المسؤولين ومقاضاتهم، وهو ما تفتقر إليه الدول السلطوية. ومن ثم يسعى هذا التقرير إلى استعراض أبرز قضايا الفساد العالمية، والسبل والليات المتخذة لمواجهتها.

## قضايا الفساد العالمية:

١- قضية فساد الفيفا: كشف فوز قطر وروسيا في ديسمبر ٢٠١٠م بتنظيم مونديال كأس العالم في عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٢ عن تورط عدد من كبار المسؤولين داخل الفيفا في قضايا فساد وتقااضي رشوى خاصة في ظل الانتقادات التي وجهت للملف القطري، مثل: صغر حجمها جغرافياً، وطقسها الحار، وضعف الثقافة الكروية لدى الشعب القطري، وإساءة التعامل مع العمالة الأسيوية التي شاركت في إعداد قطر لتنظيم كأس العالم.

ففي أكتوبر ٢٠١٠م، عرضت كل من روسيا وقطر مبلغ ضخمة مقابل الفوز بحق تنظيم كأس العالم، وبتناء على ذلك تم الإعلان عن فوزهما بتنظيم المونديال. وفي يناير ٢٠١١ تم الكشف عن فساد في الملف القطري، وهو ما اعترف به بلتر في فبراير ٢٠١١ عندما أعلن عن تورط المسؤولين عن الملف القطري في قضايا فساد، وتم توجيه الاتهام بشكل رسمي في مايو ٢٠١١

## الانحيازات المطروحة:

## هل يصحح البرلمان المقبل مسار الاقتصاد المصري؟

تطرح الانتخابات البرلمانية التي تُجرى بمصر على مدار ثلاثة

أشهر، العديد من التساؤلات حول تأثير تشكيل البرلمان

على مجمل الأداء الاقتصادي. ومنذ أن يبدأ البرلمان الجديد

دورته التشريعية ستكون مصر بذلك استكملت خارطة

الطريق السياسي المخطط لها عقب ثورة يونيو ٢٠١٣.

ابراهيم ابراهيم الفيضاني

المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية

وللعلم فإن تشكيل البرلمان سيزيل أحد الهموم الرئيسية لدى كثير من مؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين الأجانب الذين تطعنوا إلى إنهاء مصر مرحلة التحول الديمقراطي ومن ثم تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد. يبقى المحك الرئيسي في قيام البرلمان بأدواره التقليدية - كما ذكرنا سابقاً - رهناً بحدود العلاقة بين السلطة التشريعية الجديدة والسلطة التنفيذية، وفي هذا السياق يرجح بعض المرشحين أن ثمة تقارباً كبيراً سيجمع السلطتين، بما يعني دعماً برلمانياً للأحزاب الاقتصادية المطروحة سابقاً من قبل الحكومة المصرية، وعلى أية حال لا يمكننا التسييم بهذه الرؤية مطلقاً مع اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية المطروحة من قبل المرشحين كما يتبين. ونهاية يظل تشكيل البرلمان خطوة ضرورية نحو تهيئة بيئة ملائمة للاقتصاد المصري ولكنها ليست كافية على أية حال.

أدوار تقليدية: من البرلمانات الأخرى حول العالم، سيكون البرلمان المصري منوطاً به إقرار التشريعات الاقتصادية، ورقابة أداء السلطة التنفيذية. وفي هذا الصدد ينص الدستور المصري في المادة (١٠١) على أن يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. ومن ثم هناك الكثير من المهام التي ينتظرها البرلمان المقبل، فيحسب رئيس الوزراء المصري الحالي،

الأوضاع الأمنية، والاستقرار السياسي، والاستمرار بالإصلاحات الاقتصادية، ومن المحتمل أن يعمل على تيسير الأوضاع الاقتصادية على النحو الآتي:

١- تسريع القروض الدولية:

رهنت بعض مؤسسات التمويل الدولية تقديم قروض جديدة لمصر باستكمال خارطة الطريق السياسي بها بعد ثورة ٣٠ يونيو، وكشفت وزارة التعاون الدولي مساعداته لمصر المخصصة بقيمة ٥ مليارات يورو، باستكمال خارطة الطريق السياسية، وإجراء انتخابات

رئاسية وبرلمانية. ٣- إصلاح التشريعات: سيتولى البرلمان المقبل أجندة كبيرة من الإصلاحات التشريعية الاقتصادية المطروح تعديلها من قبل الحكومة، لعل أولها التعديلات المقترحة على الضريبة العامة على المبيعات، واستبدالها بنظام ضريبة القيمة المضافة، يضاف إليها عدد من التشريعات التي تتطلب تعديلات ضرورية من أجل تعزيز مناخ الاستثمار، قفاقون ضمانات وحوفز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

٢- ثقة المستثمرين:

من دون شك فإن استكمال خارطة الطريق السياسي سيعمل على الاستقرار السياسي للبلاد، ودفع عملية التنمية السياسية، وهذا الاستقرار سيهيئ لأوضاع اقتصادية أكثر جاذبية، بما سيؤثر على بث الثقة مجدداً من قبل المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري. وينتظر المستثمرون الأجانب والمحليون البت في كثير من التشريعات الاقتصادية من قبل

مجلس النواب المصري. مسار مشروط: في غضون الأعوام الثلاثة الماضية، تبنت الحكومة المصرية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يقوم على محورين أساسيين هما: إعادة هيكلة الدعم المقدم للمواطنين في عدد من السلع والخدمات العامة، وإجراء تعديلات واسعة على التشريعات الاقتصادية. وبالفعل أجرت خفضاً تدريجياً لدعم الوقود في يوليو ٢٠١٤، وخلال نفس العام أجرت زيادات متتالية على خدمات الكهرباء، وفي طور إعدادها لمؤتمر "مصر المستقبل: مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري" الذي انعقد بشرم الشيخ في مارس الماضي، أقرت تشريعات جديدة لتنظيم إنتاج الكهرباء والطاقة المتجددة، وتعديلات على قانون الاستثمار. وباك ذلك طرح الحكومة بعض المشروعات كبيرة الحجم،

## ملخص

ولهم؛ حيث إنه تلقى مليوني يورو بشكل شخصي، ومليون يورو كمنحة لحزبه الجديد الناشئ الذي أسسه بعد الانسحاب من حزب برودي، وهو ما نفاه برلسكوني، مدعيًا أنه قدم أموالاً للعضو بهدف المساعدة في تمويل توجهه

سياسي جديد.

٧- الفساد الملكي في إسبانيا: تُعتبر قضايا الفساد التي تُلاحق الأميرة (كريستينا) إحدى أفراد الأسرة المالكة في إسبانيا، الأولى من نوعها؛ حيث لم يسبق وأن اتهم أحد أعضاء الأسرة الملكية بالترحيل والاختلاس، وقد بدأت الاتهامات توجه إلى زوجها منذ عام ٢٠١١ بالفساد واستغلال المال العام، وهو ما تحول إلى مقاضاة رسمية في ٢٠١٢؛ حيث خضع للتحقيق والمحاكمات منذ ذلك الوقت، إلى أن طُلت الاتهامات أميرة إسبانيا، وأصبحت متورطة بشكل رسمي في القضية.

وهو ما دفع محلي الأميرة إلى الاستئناف على اتهامها، مما أسهم في إصدار المحكمة قرارها بعدم كفاية الأدلة المقدمة ضدها، وبالتالي عدم متولها أمام المحكمة، ولكن مع تداول التقارير التي أثبتت أن الأميرة من المتهمين الرئيسيين في القضية تم استدعاؤها للمثول أمام المحكمة، وبناءً على ذلك تم استجوابها أمام المحكمة في ٢٧ أبريل ٢٠١٣ بشأن قضايا الفساد، واتهامها بالتهرب الضريبي، وغسل الأموال، بجذب اتهام زوجها باختلاس حوالي ٦ ملايين يورو عن طريق منظمة نوس الخيرية المسفولة عن تنظيم الفعاليات الرياضية والسياحية.

وقد كانت كريستينا تتراش تلك المنظمة، كما أنها ساعدت زوجها باعتبارها عضواً في الأسرة المالكة للحصول على العقود التجارية والتهرب الضريبي، واختلاس ما يزيد عن ٣١٣ ألف يورو، وتحويل أموال عمومية من مؤسسة نوس -مؤسسة ذات نفع عام- إلى شركة أيزوم التي يملكها، بالإضافة إلى اتهامها بتحويل رسوم مبالغ فيها من خلال شركتهما نوس، وتحسين التولة رسوماً عن خدمات لم تقدمها الشركة، وتقديم أوراق مزيفة، مما استدعى قيام ملك إسبانيا بسحب لقب "واقعة" عن أميرة إسبانيا. عدد من التوصيات لمكافحة الفساد.

لتعد إفشاء أسرار الدولة. ويُعتبر بذلك أكبر مسؤول يسقط في إطار حملة محاربة الفساد بعد أن تمت إدانته، وما تبع ذلك من إصدار أحكام بالسجن، ومصادرة جميع أملاكه، وتجريد ه من كافة حقوقه السياسية، وقد أقرت بشوا بما ارتكبه من جرائم، وأعلن أنه لن يستأنف على الحكم.

٥- الفساد السياسي في إسرائيل: لم تكن المرة الأولى التي يتورط فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي "يهودا أولمرت" في قضية فساد؛ حيث إنه سبق وتم اتهامه بالفساد وتقااضي رشوة عندما كان رئيساً بلدياً القدس ووزيراً للتجارة والصناعة؛ حيث أصدرت المحكمة حكماً في مايو ٢٠١٤ بالسجن بست سنوات نتيجة ما قام به من إعطاء تسهيلات لبناء مجمع (هولي لاند) عندما كان رئيساً بلدياً القدس في الفترة ما بين عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣ مقابل الحصول على رشواى مالية تُقدر بحوالي ١٦٠ ألف دولار.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك؛ بل تم الكشف عن تورط "أولمرت" في قضايا فساد أخرى، ففي مايو ٢٠١٠م حكمت المحكمة على "أولمرت" بالسجن ثمانية أشهر، وغرامة مالية تُقدر بحوالي ٢٦ ألف دولار، في قضية المظاريب المالية. فقد تقاضي رشواى مالية في صفقات عقارية من رجل الأعمال الأمريكي "موريس تلانسكي"، بالإضافة إلى ما قام به رجل الأعمال من جمع تبرعات لحملة أولمرت الانتخابية في الولايات المتحدة مقابل تسهيل الأعمال التجارية التي يقوم بها في إسرائيل.

٦- شراء الوالات الخرية في إيطاليا: حكمت محكمة جنوب إيطاليا على برلسكوني -رئيس الوزراء- في يوليو ٢٠١٥ بالسجن ٣ سنوات، وحرمانه من تولي أي مناصب عامة لمدة خمس سنوات، وذلك لاتهامه بإعطاء مبالغ مالية لعضو مجلس الشيوخ في ٢٠٠٦ لتغيير توجهه السياسي، والانتشاق عن الحزب الحاكم، والانضمام للحزب المحافظ تحت زعامة برلسكوني، مما مهد لبرلسكوني الفوز برئاسة الحكومة لمرّة ثالثة في ٢٠٠٨.

وهو ما اعترف به عضو مجلس الشيوخ خلال استجواب مجلس الشيوخ له في أكتوبر ٢٠١٤ بتلقي ٣ ملايين يورو من برلسكوني مقابل تغيير ولاءه، وإفقاء أعضاء مجلس الشيوخ بتغيير



الراهن.

وبناء عليه ستكون حدود العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية المحك الرئيسي في تمرير السياسات الاقتصادية للحكومة، ولكن الأهم من إحدات هذا التوافق المتمر على أية حال، أن يسعى البرلمان إلى بناء سياسات اقتصادية تُعظم المصالح الاقتصادية المشتركة لكافة الأطراف: الحكومة والمواطنين والمستثمرين، وبما يحقق نمواً شمولياً لكافة أطراف المجتمع. ودون تحقق ذلك، ربما سنعهد إنتاج سياسات اقتصادية مدعومة برلمانياً لصالح طرف على حساب آخر. وخلاصة القول.. لا خلاف في أن تشكيل البرلمان سيساهم من الناحية الشكلية - على أقل تقدير- في الرقابة على الأداء الحكومي، وإقرار التشريعات، ما سيعكس على تعزيز الثقة بالاقتصاد المصري، ولكن ربما يبقى المحك الرئيسي في ممارسة أدواره الفعلية، وتحديد توجهات اقتصادية فعالة تعزز النمو الشمولي، بحسب ما تنتجه العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الجديدة.

كالعاصمة الإدارية الجديدة، ومحور تنمية قناة السويس، والمثلث الذهبي، واستصلاح المليون فدان. وتأسيساً على الإصلاحات الاقتصادية السابقة والدعم الخارجي، استعداد الاقتصاد المصري عافيتاً مجدداً ليحقق نمواً بنسبة ٤,٧% خلال الفترة من يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل ١,٦% خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي. لكن هذا لا يعني أن مخرجات النظام الاقتصادي لم تستطع إلى الآن معالجة بعض القضايا الجوهرية، كالبطالة، وضعف الموقف المالي الخارجي، وانخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

وفي ضوء تشكل البرلمان، فإن استكمال هذه الخطط الطموحة تظل رهن موافقة البرلمان الجديد. ويرجح الكثير من المرشحين أن الحكومة ستتمكن بسهولة من تمرير الإصلاحات الاقتصادية الجديدة دون معارضة واسعة، ويبنى هذا الافتراض على أمرين رئيسيين هما: الحيزات أغلب المرشحين الفرديين أو القوائم الحزبية لتوجهات تحرير الاقتصاد، وثانياً ثمة توقعات حول تقارب أيديولوجي بين العديد من المرشحين الفرديين المحتملين مع أطراف النظام السياسي

وحسب الدستور المصري الذي أقر في يناير ٢٠١٤، سيتولى مجلس النواب الرقابة على أداء الحكومة، والموافقة على التوجهات الاقتصادية العامة، وكذلك القروض الدولية، يُضاف إلى ذلك ما ينتظر منه بالبت في عدد من التشريعات الاقتصادية التي أثارَت جدلاً واسعاً داخل الأوساط الاقتصادية على مدار عقود.